

## من يحاول إفسال استثمار وتطوير طيران «السورية»؟ عقد استثمار وتطوير لمدة عشرين عاماً وليس تشاركية ولا بيع أصول.. «الوطن» تنشر الحقائق

الاحتفاظ بجميع العاملين وزيادة دخلهم  
الحفاظ على اسم وشعار وأصول المؤسسة



وبدراسات، وتوصلت إلى أن كل ما يتم التفاوض حوله حالياً لا علاقة له بأي من المصطلحات التي تم استخدامها في الهجوم المنظم، وأن ما تم دراسته هو عقد استثماري بعيد عن التشاركية وأغلبيتها بأسماء مجهولة، ما يوحي بأنها حملة منظمة تدار من شخص أو أشخاص لا هدف منها سوى «الشوشرة» أو إفسال عقد الاستثمار الذي تدرسه مؤسسة طيران «السورية» حالياً مع مجموعة من المستثمرين الذين لا يمكن الإفصاح عن هويتهم، (منهم من هو عربي وسنكتفي بوصفه من الدول الحريصة على سلامة سوريا) بهدف الارتقاء بعمل المؤسسة ورفدها بالمعدات والطائرات والمال مما يطور أداءها وإدارتها ويجررها من القيود المفروضة عليها في ظل حصار خانق مفروض على سورية، ومن الشلل في مفاصل إدارتها الذي أدى إلى تسرب عدد كبير من الطيارين السوريين إلى شركات خارجية بحثاً عن دخل مادي مناسب يستحقونه نظراً لخبراتهم ودراساتهم وطبيعية عملهم التي تتطلب مهارات استثنائية وتدريب مستمر، وهذا ما حرصت عليه مؤسسة الطيران السورية طوال السنوات الماضية لكنها أخفقت في توفير الدخل المستحق للطيارين والمهندسين ولكل العاملين في قطاع الطيران.

وتأمين نقلهم من وإلى مراكز عملهم، والأهم الحفاظ على ملكية المؤسسة من أصول وطائرات وتجهيزات. ومقترحاً مركز التدريب الموجود حالياً في دمشق مع المؤسسة، وتحقيق نسبة من الإيرادات لها يتم الاتفاق عليها مع شركة الإدارة وتحدد النسبة وفقاً لمتوسط الربح السنوي للمؤسسة. وإضافة إلى المكاتب الاستثمارية الخاصة تم إرسال العقد المقترح إلى هيئة تخطيط الدولة التي بدورها قريبة من المكاتب الاستثمارية أيضاً، تم الأخذ برأيها ومقترحاتها. إذاً على ماذا ينص العقد وما سبب كل هذه الشوشرة حوله؟

طلعت «الوطن» على بنود العقد وقيل نشر البعض من تفاصيله التي تنفي وتدحض كل ما نشر من مقالات وتحليلات من أشخاص لا علاقة لهم بعالم الطيران ولا الاستثمار، لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات التي أجريت على ميزانية «السورية» أشارت إلى أن متوسط ربح هذه الشركة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١١ ومن ٢٠١١ وحتى ٢٠١١ مليون دولار سنوياً، وأن هذا التسرب سابقاً، مع زيادة أسطول الطائرات العاملة في المؤسسة من ٢ طائرات إلى ٢٠ طائرة، لتصبح قادرة على التشغيل والمنافسة في حال عودة شركات الطيران العربية والعالية للعلم في سورية، وتوسيع شبكة خطوط المؤسسة لتخدم أكبر عدد ممكن من المحطات الداخلية والخارجية، إضافة إلى وضع الخطط التجارية والتسويقية القادرة على رفع عدد الركاب المنقولين على طائرات المؤسسة إلى أكثر من ٣ ملايين راكب سنوياً.

ويضاً رفع كفاءة وتجهيز هتاف صيانة الطائرات الحالي، ليلي متطلبات صيانة الطائرات وفق المعايير الفنية العالمية، ورفع مستوى الخدمات الأرضية (من موظفين

محمد منار حميجو

وإدارة وكالات التحليلات والتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، البعض منها بأسماء معلنة، لكن أغلبيتها بأسماء مجهولة، ما يوحي بأنها حملة منظمة تدار من شخص أو أشخاص لا هدف منها سوى «الشوشرة» أو إفسال عقد الاستثمار الذي تدرسه مؤسسة طيران «السورية» حالياً مع مجموعة من المستثمرين الذين لا يمكن الإفصاح عن هويتهم، (منهم من هو عربي وسنكتفي بوصفه من الدول الحريصة على سلامة سوريا) بهدف الارتقاء بعمل المؤسسة ورفدها بالمعدات والطائرات والمال مما يطور أداءها وإدارتها ويجررها من القيود المفروضة عليها في ظل حصار خانق مفروض على سورية، ومن الشلل في مفاصل إدارتها الذي أدى إلى تسرب عدد كبير من الطيارين السوريين إلى شركات خارجية بحثاً عن دخل مادي مناسب يستحقونه نظراً لخبراتهم ودراساتهم وطبيعية عملهم التي تتطلب مهارات استثنائية وتدريب مستمر، وهذا ما حرصت عليه مؤسسة الطيران السورية طوال السنوات الماضية لكنها أخفقت في توفير الدخل المستحق للطيارين والمهندسين ولكل العاملين في قطاع الطيران.

ويضاً رفع كفاءة وتجهيز هتاف صيانة الطائرات الحالي، ليلي متطلبات صيانة الطائرات وفق المعايير الفنية العالمية، ورفع مستوى الخدمات الأرضية (من موظفين

مكاتب استشارية

وبالعودة إلى العقد المقترح، علمت «الوطن» أن هذا العقد تمت دراسته جسواً الاقتصادية من مكاتب استشاريين مستقلين الأول سوري

• معدل أرباح «السورية» سيسد كالأول ويضاف عليه جزء من الأرباح  
• زيادة الأسطول إلى ٢٠ طائرة

## طروحات جريئة في اجتماع رجال الأعمال اقتراحات لتقديم رؤية موحدة تطرح الحلول للخروج من الحالة الاقتصادية الحالية إلغاء بعض المراسيم و عقود بالقطع الأجنبي مع الجهات الحكومية وفتح باب الاستيراد



هتاء غانم - عبد الهادي شباط

يبدو أن حالة الارتباك الواضحة في المشهد الاقتصادي وجملة الصعوبات التي باتت تعيق معظم الأنشطة الاقتصادية والمعيشية خلفت حالة تداع مختلف الجهات الفاعلة في الشأن الاقتصادي بدءاً من الدورة الاستثنائية التي عقدها مجلس الشعب بحضور الحكومة وبعدها الاجتماع الذي دعا إليه اتحاد غرف التجارة مع بقية الاتحادات (غرف الصناعة والزراعة) بهدف التوافق على ورقة مشتركة تتلقى بها معظم وجهات النظر والحلول والمقترحات للتخفيف من حالة التدهور الحاصلة في معظم القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية حيث دارت معظم وجهات النظر التي تم تداولها بين أعضاء الاتحادات حول إعادة النظر في المرسومين ٤-٣ الخاصين بمحددات حيازة وتداول والتعامل بالدولار لجهة أن معظم الأعضاء يعتبرون أن التجريم للمتعاملين بالدولار

يجب أن يقتصر فقط على المضاربين. كما تم بحث إعادة النظر وإلغاء الرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك وخاصة من غرف التجارة لما فيه من عقوبات غير منطقية مثل بالمنة مسائلاً لماذا لا نمتلك أبحاثاً ودراسات أكثر عمقا حول سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه التي لابد من حلها أو التخفيف حالياً بالنص على لا تؤثر سلباً في سعر الصرف ومن ثم إلغاء المنصة بالكامل وإلغاء كل القرارات المتعلقة بها (القرار ٩٧٠ والقرار ١٠٧١) الخاص بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير، وإيقاف قرارات منع التصدير التي

وتقرير الثقة في قطاع الأعمال والحكومة، وتوفير بيئة العمل المناسبة لدوران عجلة الإنتاج والتصدير والاستيراد مع تأكيد إعادة النظر بتعديل بعض المراسيم، وتأكيد عدم تجريم تنفيذ الحوالات العادية للمبالغ المودعة حالياً بالنص على لا تؤثر سلباً في سعر الصرف ومن ثم إلغاء المنصة بالكامل وإلغاء كل القرارات المتعلقة بها (القرار ٩٧٠ والقرار ١٠٧١) الخاص بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير، وإيقاف قرارات منع التصدير التي وتحقق معدلات أفضل وكانت ظروف البلد ومقدراته مازالت أفضل، وتساعد على تطوير الإنتاج لكنها لم تكن تؤخذ على محمل الجد مؤكداً أنه مازال هناك فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي وهو ما اتفق معه به رئيس غرفة تجارة حلب عامر الحموي الذي اعتبر أن كل مشكلة لها حل، واليوم يمكن عبر التوافق والتعاون مع الجهات الحكومية الاقتصادية وضع برامج عمل مهمة ومؤثرة في الشأن الاقتصادي، وركز الحموي على أهمية تحسين الدخل والمعاشات للعاملين في الجهات العامة لأنهم يمثلون شريحة واسعة من المجتمع ميبداً أن طرح بوليصه على بعض الخدمات التي تقدمها دوائر الجهات العامة يعود ريعها للعاملين في هذه الجهات قد يكون أحد الحلول التي يمكن العمل عليها لتحسين الدخل.

تعزيز الثقة رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو قال: إنه لابد من تعزيز حالة الثقة بين قطاعات الأعمال والجهات الحكومية وفي القطاع الزراعي لا بد من تأمين مستلزمات الإنتاج وتقديم للجهة الاقتصادية لدراسات وبحوثها واتحادات لهدف تحسين الظروف الاقتصادية للعلماء في البلد وتحقيق معدلات أفضل من الإنتاج والاستقرار في سعر الصرف.

قطاع الأعمال قلق من جهته، شدد رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري على أن قطاع الأعمال قلق ولا بد من خلال التوافق مع الفريق الحكومي المعني بالشأن الاقتصادي خلق ظروف ومناخ أفضل للعمل الصناعي والاقتصادي في العموم، في حين طالب عدد من أعضاء غرف الصناعة بإعادة النظر بالقطع الأجنبي الناتج من التصدير ومنح المصدر القدرة في توظيف هذا القطع في تمويل المستودات معتبرين أنه لابد من إعادة النظر في العديد من التشريعات الاقتصادية والنظر في الخلافات اليوم بين قطاع الأعمال والجهات الحكومية المعنية بالشأن الاقتصادي هو لجهة التوافق على الأولويات لدفع الإنتاج وتعزيزه ورفع معدلاته بما يحقق عائدات من شأنها تعزيز قوة الأعمال والحفاظ على استقرارها.

ويين نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها

٧ من القانون ذاته وإلغاء شرط تقديم الوثيقة التي تبين تسجيل التاجر لعمال في التأمينات الإجتماعية وفق برتجه، الذي كان له أثر كبير في إحجام العديد من التجار عن التسجيل في الغرف والعمل تحت ما يسمى اقتصاد الظل، وتعديل المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠١١ وإلغاء عقوبة السجن لغير المخالفات الضمنية، كما تم التأكيد على ضرورة أن تقدم الحكومة جميع التسهيلات التي تؤمن بيئة عمل مرنة وسهلة للتاجر أو الصناعي وإلغاء كل الإجراءات والممارسات التي تقوم بها بعض الجهات والتي تشكل حاجساً لديه يحول دون قيامه بعمله على أكمل وجه.

أبو الهدي الحنام تقدم برؤية أيضاً خلال الاجتماع فيها الكثير من النقاط المشتركة التي اتفق عليها تجار وصناعيون وقطاع الأعمال وفي حديث له «الوطن» أكد الحنام أن ارتفاع الأسعار لكل المواد الخام من دول حصره بالصناعة فقط وأن يقتصر عمل المزارع عند المنافذ الجمركية وعدم دخولها للأسواق، واعتبار البضائع الموجودة في القطر مستوردة أصلاً وتم إخضاعها للرسوم الجمركية المنطقية.

وتسبب بين القطاعات بدوره أمين سر اتحاد غرف التجارة وسيم فطان أكد أن وجع قطاع الأعمال واحد لذلك لابد من توحيد الرؤية بين اتحادات الغرف والتوصل إلى قرارات تخرج الجميع من أزمة ارتفاع سعر الصرف التي باتت لها عواقب الأول والعمل ورجال الأعمال جميع قطاعاته للعلم على تحسين بيئة العمل لتحسين سعر الصرف وارتفاعه غير المبرر خلال ٢٠ يوماً الماضية وأن قرار إلغاء المنصة جاء بناء على طلب الصناعيين والتجار ومن المفترض أن يكون الانعكاس إيجابياً وليس سلبياً لكن عدم تنظيم العمل بين التجار والصناعيين والمضاربين وغيرهم كان هو السبب.

إصلاح نظام الرواتب رئيس غرفة تجارة حلب عامر الحموي أكد أنه «الوطن» في إصلاح نظام الرواتب والأجور في القطاع العام أمر ضروري لأنه يشكل النسبة العظمى من الاقتصاد مع التأكيد على إحداث لصافة ذات قيمة مالية لجميع الجهات العامة شريحتين عادي وتبعية أصحابها بالسحب بالعملة المودعة بها من دون أي تأخير، إضافة إلى تسهيل عمليات قبض الحوالات الخارجية الواردة من المغتربين سواء بالعملة التي ورتت بها أو بعملة مستوردة من الخارج، وفي الوقت ذاته يجب ربط السجل التجاري بعدد العمال المسجلين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية المفروض ضرورة توثق الخرجية فقط. والسماح باستيراد كبرى من مختلفين خارج السوق أو هجرتهم خارج القطر بحثاً عن بيئة استثمارية أوسع، لذلك لابد من تخفيف الضرائب وتبسيط رقعته وزيادة عدد المكلفين ضريبياً وبالتالي تنظيم الاقتصاد الظل وتحقيق نفس العائدات للجزئية العامة.

رئيس مجلس إدارة اللجنة العليا للمستثمرين في الأسواق المالية والبنوك الأجنبية فهد درويش أكد له «الوطن» أننا قطاع أعمال متفحون على الخروج بروية واحدة وطرحنا شركة ويعتقدنا قابلة للتنفيذ على أرض الواقع وليس مقترحات تجزئية مؤكداً أنهم رجال الأعمال ليسوا ضد سياسة الحكومة، بل يقدمون لها كل ما يستطيعون.